رأى الأهرام

مصـــر والالتزام القـــومى

في وضوح كامل وصراحة مطلقة جدد الرئيس السادات تأكيده على ان المسالة الفلسطينية هى جوهر النزاع فى الشرق الاوسط وانه بدون حل هذه المسالة فلن يتحقق السلام فى المنطقة .

ولم يخف الرئيس السادات دهشته من التصريحات التى صدرت امس عن الرئيس الامريكى كارتر والتى ابدى فيها عدم تأييده لفكرة انشاء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

وهكذا يتضح تماما امام الامة العربية والعـالم كله أن مصر تنطلق فى تحركها نحو السلام العادل والدائم فى اطار التزام امين بابعاد الاستراتيجية العربية المقررة فى قمة الرباط والقائمة على اسـاس الانسحاب الاسرائيلى الكامل من كافة الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطنى .

وهكذا ايضا وبمنتهى الوضوح يتاكد مدى زيف دعايات الرافضين وتشدقاتهم المزيفة حول الحل المنفرد ، ويتاكد لهم وللعالم كله أن مصر تملك قرارها بيدها وتملك زمام المبادءة فى حركتها سلما كان أم حربا .

ان الرئيس السادات بتاكيده امس فى حديثه لاكبر محطتى تليفزيون فى الولايات المتحدة الامريكية على انه مازال متمسـكا برايه حول ضرورة انشاء دولة فلسطينية مستقلة انما يجىء تتويجا لجهد متصل ونضال دائم بذلته وتبذله مصر من اجل فلسطين وشعب فلسـطين متجاوزة بذلك كل بذاءات من اسموا انفسهم بالرافضين مؤكدة انها — أى مصر — وهى تحمل فى يدها مفتاح السلام ومفتاح الحرب فى المنطقة لن تفرط فى حق ولن تقايض على ارض ، وانها مازالت عنـد التزامها بأن الامن العربى امن واحد وأن السلام العربى سـلام واحد لان المصير العربى فى النهاية هو مصير واحد .

وتألفت لجنة بوزارة القوى العاملة اشترك فيها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وقررت معاشات استثنائية لعدد من قدامى النقابيين أو لاسرهم بحد أدنى عشرون جنيها شهريا .

التأمينات الاجتماعية

صدر قانون التأمين الاجتماعى الشامل رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ ليشمل التغطية التأمينية لما يقرب من أربعة ملايين و ٢٠٠ الف من قوى الشعب العامل ليرتفع عدد المستظلين بمظلة التأمين الاجتماعى من ٣٣٪ من العمال الى مايقرب من ٩٩٪ منهم كما ارتفع الحد الادنى للمعاش من ٣٦٠ قرشا الى ٦ جنيهات فى مايو ١٩٧٤ ثم الى ٩ جنيهات فى مايو ١٩٧٦ وزيادة نسبة الـ ١٠٪ من ١٩٧٧/١/١ .

ومما يجدر التنويه به أن الاتحاد العام للعمال والنقابات العمالية ، والمهنية شاركت بفعالية فى مناقشة أحكام القانون وأخذت بغالبية المقترحات التى تقدموا بها كما أن تنفيذ هذا القانون يرتب أعباء على الدولة فى حدود ١٢ مليون جنيه سنويا لم تبخل بها الحكومة رغم الصعوبات الاقتصادية التى تواجهها البلاد .

قانون النقابات العمالية الجديد

صدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ فى شأن النقابات العمالية فى عهد السادات وهو أول قانون قائم بذاته ينظم الحركة النقابية فى مصر ومنظماتها وقد أعطى القانون للتنظيم النقابى المصرى مزيدا من الاستقلال فى تنظيم وادارة شئونه دون وصاية من اية جهة .

وقد حقق السادات للعمال مكسبا عماليا ضخما اذ نص هذا القانون فى المادة ١٧ منه على حق المنظمات النقابية فى مناقشة مشروعات الخطة وفى ابداء الرأى فى مشروعات القوانين التى تتصل

بالعمل وبالعمال ولقد جاء ذلك تأكيدا لدور العمال فى مناقشة قوانين الرسوب والاصلاح الوظيفى والتأمينات ، **وبذلك ولاول مرة فى عهد الثورة لا يصدر قانون متصل بشئون العمل والعمال فى غيبة من العمال أو من منظماتهم النقابية . وفى الفترة الاخيرة ناقش الاتحاد العام لنقابات عمال مصر مشروعات الخطة وقوانين الضرائب وتعديل قانون التأمينات الاجتماعية .**

تطوير اشتراك العمال فى الادارة

صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ بتطوير التجربة المصرية فى اشتراك العمال فى مجلس الادارة بأن جعل ٥٠٪ من الاعضاء المنتخبين من العمال الذين يغلب على عملهم الطابع اليدوى ونص على حضور رئيس اللجنة النقابية اجتماعات مجلس الادارة والمشاركة فى المناقشات دون أن يكون له صوت معدود وسيجرى حاليا اعادة تشكيل لجان الانتاج وزيادة عدد ممثلى اللجنة النقابية فيها بعد انهاء وحدات الاتحاد الاشتراكى ، وكذلك تمثيل النقابات العامة العمالية فى قطاعات الانتاج والخدمات المقابلة لها وبذلك تكون التجربة المصرية فى اشتراك العمال فى ادارة المنشآت قد استكملت شكلها وفاعليتها .

خاتمة المطاف

يتضح من هذا العـــرض الوجيز للمكاسب العمالية التى تحققت لعمال مصر الحقائق التالية :

١ ــ ان ثورة ١٥ مايو لم تقف عند حد المحافظة وحماية مكاسب العمال الاشتراكية التى جاءت بها ثورة يوليو المجيدة ، بل انها زادت منها واضافت اليها مكاسب جديدة وعظيمة وحقيقية وذلك خلال المدة القصيرة من ١٩٧١ حتى ١٩٧٧ وعلى الرغم من صعوبة الظروف والاوضاع فى مصر خلال هذه الفترة بالقياس الى سنوات ما قبـل ثورة التصحيح .

٢ ــ ان المكاسب العمالية بعـد ثورة التصحيح لم تتجمد بل انها من عام الى آخر تتطور وتتجدد وتنمو من اجل عمال مصر .

٣ ــ ان انتماء السادات الى عمال مصر وارتباطه بهم هو انتماء وارتباط حقيقى بدون زيف أو ادعاء .

ولهذا فان ولاء عمال مصر لقائد مصر ولاء لا زيف فيه ولا ادعاء .

زادت الحصة النقدية لنصيب العمال فى الارباح
الى ٧٥ جنيها سنويا بفضل ثورة التصحيح